العمليات العسكرية وآثارها على المنشآت الصناعية في محافظة البصرة للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

م. د . مؤيد حسن قاسم

المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

ملخص البحث:

تنبع أهمية البحث من دور القطاع الصناعي في رافد الاقتصاد الوطني التي تمثل المنشآت الصناعية احدى لبناته ، لما تسهم هذه المنشآت في الناتج المحلي ، إذ تبين من البحث ان محافظة البصرة كانت تتضمن كثير من المنشآت الصناعية المتنوعة ، إلا انها تعرضت الى الدمار؛ بسبب العمليات العسكرية التي مر بها البلاد ، إذ بين هذا البحث عدد المنشآت الصناعية المنشئ في المحافظة والتي مازالت متوقفة حتى الان ، مما يستدل من ذلك توفر القاعدة الاساسية للمنشآت الصناعية ، على الرغم من آثار العمليات العسكرية وتراكم تبعاتها ، فضلا عن الفساد الاداري والمساومات والجريمة المنظمة التي حرمت محافظة البصرة من فرص الاستثمار الصناعي ، إذ تبين ان العمليات العسكرية آثرت في المنشآت الصناعية بامرين هما :الاول آثار مباشرة اثناء الحروب التي خاضها العراق التي ادت الى تعطيل كثير من المنشآت الصناعية في محافظة البصرة لتأثرها بالعمليات العسكرية بحكم قربها وتعرضها للضربات العسكرية المباشرة ، التي ادت إلى توقف الانتاج تماما ، والثاني آثار غير المباشرة المتمثلة في كثرة الانفاق العسكري ، ومما اثقل كاهل الاقتصاد الوطني من المديونية والفوائد المترتبة عليها ، وما آلت إليه هذه الاحداث من اضعاف القاعدة الصناعية للبلاد وتدهور المنشآت الصناعية ، ومن الممكن اعادة تلك الصناعات الى عهدها السابق وافضل مما كانت عليه ، لما لهذه المحافظة من امكانات وموارد يمكن الاعتماد عليها لرفد عملية التنمية الصناعية ، مما جعلها أحد اكبر اقطاب النمو الصناعي في العراق .

الكلمات المفتاحية: تنمية الصناعات الوطنية ، المنشآت الصناعية ، آثار الحروب .

The Effects of Military Operations on Industrial Facilities in Basrah Governorate

Lect. Dr. Muayad Hassan Qasim
General Directorate of Education in Basra

Abstract:

The importance of this research stems from the role of the industrial sector in the national economy where industrial establishments represent one of its basic pillars, as these establishments contribute to the domestic product.

This research revealed that Basrah Governorate used to include many various industrial facilities, but it was subjected to destruction. Because of the military operations that the country has gone through. This research showed the number of industrial establishments established in the governorate that are still suspended until now, which indicates the availability of the main base for industrial , despite the effects of military operations and the accumulation of its consequences, as well as administrative corruption, bargaining and organized crime that deprived Basrah Governorate of industrial investment opportunities. The military operations affected industrial facilities in two ways: The first is direct effects during the wars that Iraq fought that led to the disruption of many industrial facilities Basrah Governorate was affected by military operations due to its proximity and exposure to direct military strikes, which led to the complete halt of production, and the second indirect effects represented in the large military spending, , , which weakened the country's industrial base and the deterioration of industrial facilities, and it is pain These industries can be brought back to their previous era and better than they were, because of this province's potential and resources that can be relied upon to support the industrial development process, which made it one of the largest poles of industrial growth in Iraq, as many basic industries of a large productive nature were established for export abroad.

Keywords :Development of national industries , industrial facilities , Effects of wars .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

المقدمة

تُعد الصناعة احدى القطاعات التنموية المهمة في أي بلاد والقاعدة الأساس لقياس النمو الاقتصادي ؛ لهذا اهتمت بلدان العالم في المنشآت الصناعية المتنوعة للنهوض بالواقع الصناعي .

وأن العراق يمتلك أغلب مقومات قيام المنشآت الصناعية إلاَّ أن الصناعة في العراق عانت من المشكلات التي ادت الى تدهورها ، لذا سيتناول هذا البحث إحدى هذه المشكلات وهو آثار العمليات العسكرية في المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، إذ واجهت المنشآت الصناعية في محافظة البصرة عموماً عدد من المشكلات على اعتبار أنها مرت بالأحداث السياسية والاقتصادية ذاتها التي مرت على العراق.

مشكلة البحث

صيغت مشكلة البحث على النحو الاتي:-

١- ما هي آثار العمليات العسكرية التي عانت منها المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ؟

٢- ما مقدار امكانية اعادة تأهيل المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ؟

٣- هل وضعت الدولة خطط للتنمية الصناعية في محافظة البصرة ؟

فرضية البحث

يفترض البحث :-

١- أن هنالك جملة من آثار للعمليات العسكرية ادت الى تدهور المنشآت الصناعية في محافظة البصرة.

٢- ممكن اعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتوقفة بسبب العمليات العسكرية وتداعياتها.

٣- لم تكن هناك خطة واضحة للحكومة للتنمية الصناعية في المحافظة .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة أهم آثار العمليات العسكرية التي تعرضت لها المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، وما هي السبل لمعالجة تلك الآثار المتراكمة.

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على منهجين هما الوصفي والتاريخي لمتابعة تطور المنشآت الصناعية في المحافظة ، كما اعتمد على تحليل البيانات الإحصائية.

حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة المكانية بمحافظة البصرة التي تقع بين قوسي طول ٤٠ ´ ٤٦°- ٣٠ ´ ٤٨° شرقاً ، ودائرتي عرض ٥ ´ ٢٩° - ٢٠ ´ ٣١° شمالاً وتتمثل الحدود الجغرافية لمحافظة البصرة بمحافظة ميسان شمالاً ، والخليج العربي ، والحدود السياسية للعراق مع الكويت من جهة الجنوب ، أما حدودها من الشرق فهي تمثل جزءً من حدود العراق السياسية مع ايران ، ومحافظتي ذي قار والمثنى من الشمال الغربي ، كما في الخريطة (١) ، أما الحدود الزمانية ، فقد اقتصر البحث على المدة الممتدة (١٩٨٠-٢٠١٨).

العمليات العسكرية وآثارها على المنشآت الصناعية في محافظة البصرة

لكي نقدم صورة شاملة لما تعرضت له المنشآت الصناعية من جراء العمليات العسكرية التي مرت على العراق و محافظة البصرة ، سنتناول تطور اعداد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨).

خريطة (١)

الوحدات الادارية لمحافظة البصرة لعام ٢٠١٨

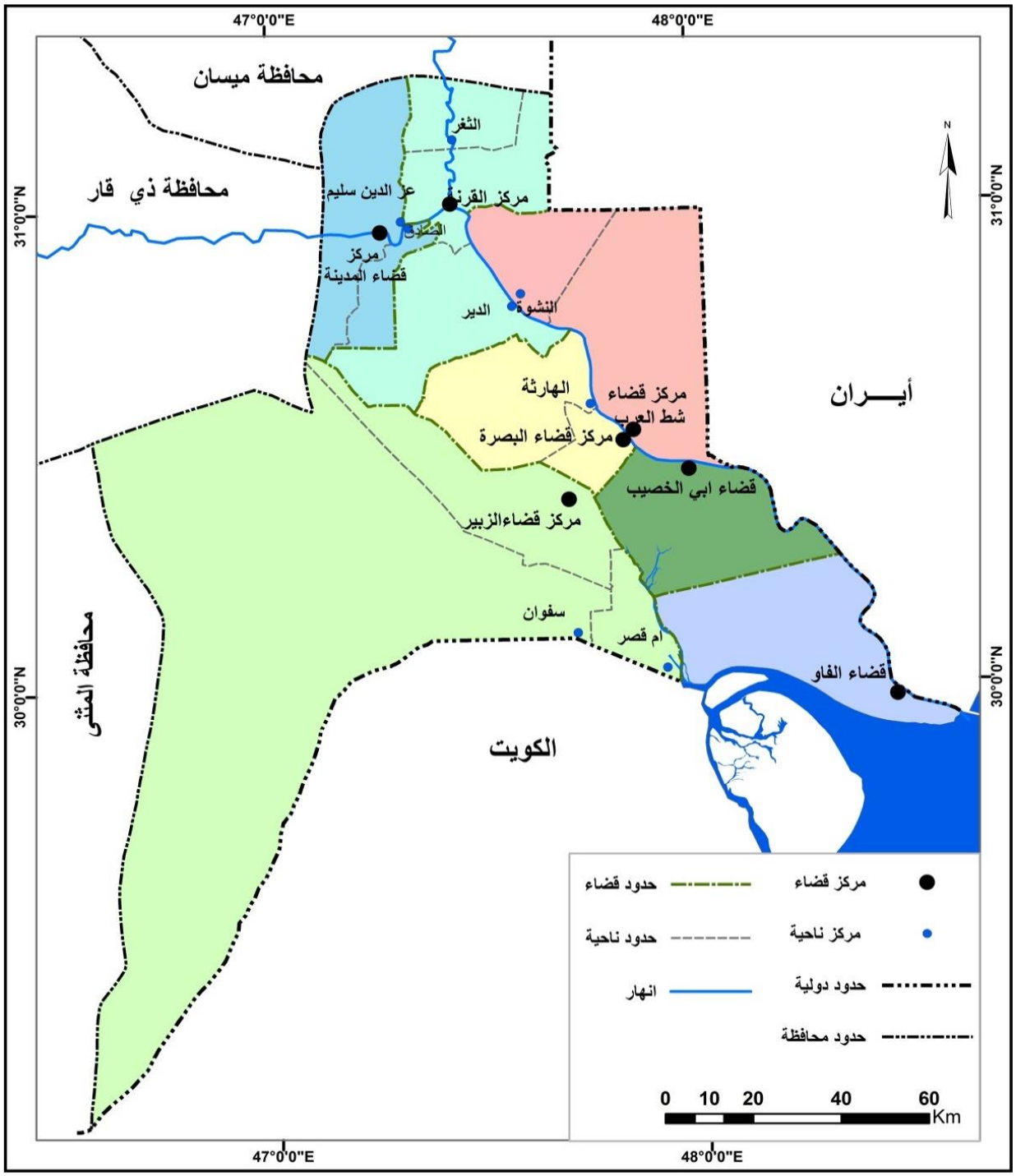

المصدر: وزارة التخطيط ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة البصرة الادارية ، لعام ٢٠١٦.

اولا : تطور المنشآت الصناعية في محافظة البصرة للمدة (١٩٨٠–٢٠١٨)

يعد موضوع تطور المنشآت الصناعية ذو اهمية كبيرة لمعرفة المراحل التي مرت بها ، كما هو أحد طرائق البحث العلمي الذي من خلاله يمكن تتبع الاستقرار و مراحل تطور الصناعة لحقبة معينة من التاريخ

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

، لذا فلابد من الإلمام والتبصر في مراحل تطور الصناعة للكشف عن جوانبها وعلاقتها المتعددة ، ليتسنى لنا الوقوف على المشكلات والمعوقات التي واجهتها.

يلاحظ من جدول (١) أن عدد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة بلغ ٣٣٧٣ منشأة لعام ١٩٨٠ و عدد العاملين بلغ ٢٤٢٦٣ عاملا ، كان ذلك متزامن مع انشاء عدة مؤسسات صناعية كبيرة ، ولاسيما المؤسسات الكيمياوية التي تحتاج الى اعداد كبيرة من العاملين كمجمع البتروكيمياويات ومعمل الاسمدة الكيمياوية في خور الزبير.

إن هذه المؤشرات الاقتصادية تدل على التحسن في القطاع الصناعي في بداية تلك المرحلة ؛ وذلك نتيجة الى التطور العلاقات الاقتصادية التي سبقت هذه المرحلة ، إذ شهدت كثيراً من الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها العراق مع بعض الدول المتقدمة كاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع فرنسا[١] ، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع اليابان[٢] ، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع ايطاليا[٣] ، واتفاقية التعاون للطاقة الذرية مع فرنسا[٤] ، فضلا عن اتفاقيات اخرى مع الدول الاشتراكية كاتفاقية معاهدة الصداقة والتعاون الاتحاد السوفيتي واتفاق مقايضة لشراء معامل صناعية مقابل النفط مع يوغسلافيا واتفاقية التعاون الاقتصادي مع بلغاريا[٥]، وما لهذه الاتفاقيات من أثر في تطور الصناعة من خلال اقامة بعض المنشآت الصناعية وتقديم بعض القروض والتكنلوجيا ، فضلا عن بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية التي تضمنت التعاون في مجال النشاط الصناعي.

وتجدر الاشارة الى ان الزيادة الكبيرة لاعداد المنشآت الصناعية جاءت نتيجة زيادة العوائد النفطية في هذه المرحلة بعد تأميم النفط عام١٩٧٢[٦]. زوبالتالي أدى الى زيادة الطاقات الانتاجية ، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط بوتيرة اعلى من ارتفاع الطاقة الانتاجية وهذا بدوره ينعكس على زيادة العوائد المالية التي تعمل على زيادة التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية الاقتصادية.

في حين انخفض عدد المنشآت الصناعية في عام ١٩٨٥ لتبلغ ٢١٣٦ منشأة ؛ نتيجة ما تعرضت له محافظة البصرة من احداث ابان حرب الخليج الاولى والتي تسببت في تعطيل وغلق بعض المنشآت الصناعية ، إذ سجلت المدة (١٩٨٠-١٩٨٥) معدلات نمو سنوية سلبيية بلغت -٨,٨٢% كما انخفض عدد العاملين إذ بلغ ١٩٥٤٦ عاملا وبمعدلات نمو سلبية بلغت -٣٦،٤% وهذا يتوافق مع انخفاض عدد المنشآت الصناعية ؛ بسبب الاحداث السياسية والعمليات العسكرية إذ أغلقت الكثير من الصناعات ؛ بسبب الاوضاع

(١) جريدة الوقائع العراقية قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٤ عدد ٢٣٦٦ في ١٩٧٤/٦/١٩ ص١.
(٢) جريدة الوقائع العراقية قانون رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٤ عدد ٢٤١٠ في ١٩٧٤/١٠/٣١ص٢.
(٣) جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٧٤عدد ٢٤١٩ في ١٩٧٤/١١/٢٨ص٣.
(٤) جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٦ عدد ٢٥٢١ في ١٩٧٦/٤/١ ص٢.
(٥) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه ، تطبيقاته ، واجهزته الجزء الاول ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص ٢٦٣-٢٦٤ .
(٦) جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ عدد ٢١٤٦ في ١٩٧٢/٦/١ ص٣.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

الامنية ، فضلا عن ذلك تجنيد الكثير من العاملين في الجيش العراقي. وما نجم عنها من انخفاض في حجم الصادرات والواردات من خلال جعل الجزء الاكبر من التجارة الخارجية لصالح القطاع العسكري ، وأثر ذلك في التنمية والرفاه الاقتصادي بالذات خلال المدة التقشف ، فضلا عن أن الانفاق العسكري الذي يسهم بإضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي ؛ ما يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية كذلك زيادة هروب رؤوس الاموال[١].

جدول (١)

تطور المنشآت الصناعية في محافظة البصرة للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨)

السنة	عدد المنشآت	نسبة النمو *	عدد العاملين	نسبة النمو
١٩٨٠	٣٣٧٣	–	٢٤٢٦٣	–
١٩٨٥	٢١٣٦	%٨٢،٨-	١٩٥٤٦	%٣٦،٤-
١٩٩٠	٣٦٠٤	%٩٣،١٠	٢٥٨٠١	%٧،٥
١٩٩٥	٤٢٢٣	%٣,١٨	٢٤١٣٨	%٤٤،١-
٢٠٠٠	٦١٢٨	%٧١،٧	٢٦٥٨٤	%٩٢،١
٢٠٠٥	١١٧٥	%٢٦،٢٨-	١٠٣٥٦	%٥٩،١٧-
٢٠١٠	١٣٥٧	%٢,٨٣	١٠٩٩٢	%١٧،١
٢٠١٥	١٧٨٨	%٥٤،٥	١٦١٤٧	%٨٦،٧
٢٠١٨	٢٢٨٣	%٨٩،٤	١٩٨٧٥	%٢٢،٤

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على

١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعات الاحصائية للسنوات ٢٠٠١ ، ٢٠٠٦ ،٢٠١١.

٢- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات المؤسسات الكبيرة ، لسنة ٢٠١٥، ص ٤٧.

٣- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، قسم العلوم والتكنولوجية، شعبة البرمجيات الاحصائية ٢٠١٦.

* تم استخراج معدل نمو السنوي المركب وفق المعادلة التالية :- [٢]

$$r = \sqrt[n]{\frac{x2}{x1}} - 1 \times 100$$

إذ ان : **r** = معدل النمو السنوي المركب ،**x1** = العدد السابق

X2 = العدد اللاحق ،**n** = عدد السنوات بين العددين

(١) عباس علي محمد ، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠- ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠١٠ ، ص٥٠ .

(٢) مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط٢ ، ٢٠٠٠، ص ٩٧.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

اما عام ١٩٩٠ فقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة إذ بلغ ٣٦٠٤ منشأة ؛ يعزى ذلك الى حالة الاستقرار الذي شهده العراق بعد انتهاء حرب الخليج الاولى ، إذ سجلت المدة (١٩٨٥-١٩٩٠) معدلات نمو بلغت١٠,٩٣% تزامنا مع ارتفاع عدد العاملين إذ بلغ ٢٥٨٠١ عاملا ؛ ذلك بسبب عودة العاملين من الخدمة العسكرية بعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ ، إذ بلغت معدلات النمو ٥,٧% ، واستمر ارتفاع عدد المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، إذ بلغت ٤٢٢٣ منشأة لعام ١٩٩٥ ؛ ذلك بسبب الحاجة الماسة للصناعات المحلية بعد حدوث حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩١ ، أما عدد العاملين فقد انخفض ، إذ سجل ٢٤١٣٨ عاملا وكما سجلت معدلات نمو سلبية بلغت – ١,٤٤% ؛ بسبب هجرة الايدي العاملة الى خارج البلاد ، لاسيما بعد انخفاض قيمة العملة العراقية .

في حين ارتفع عدد المنشآت الصناعية عام ٢٠٠٠ ، إذ بلغت ٦١٢٨ منشأة وسجلت المدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) معدلات نمو ٧,٧٧% ، اما عدد العاملين فقد بلغ ٢٦٥٨٤ عاملا وبمعدلات نمو بلغت١,٩٢% ، و شهدت المدة الممتدة (٢٠٠٥-٢٠١٠ – ٢٠١٥) تراجعا كبير في عدد المنشآت الصناعية إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية (١٣٥٧،١١٧٥، ١٧٨٨) منشأة على التوالي ؛ وذلك بسبب اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية المستوردة ، ما ادت الى اغلاق الكثير من الصناعات المحلية ؛ لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة في الاسواق المحلية وهذا بدوره انعكس على تسريح الكثير من العاملين في المنشآت الصناعية ، في حين ارتفع عدد المنشآت الصناعية في عام ٢٠١٨ ، إذ بلغت ٢٢٨٣ منشأة بمعدلات نمو بلغت ٤,٨٩% ، اما عدد العاملين فقد بلغ ١٩٨٧٥ عاملا وسجلت المدة الممتدة (٢٠١٥ –٢٠١٨) معدلات نمو بلغت ٤,٢٢% ؛ وذلك نتيجة لسياسة التشجيع التي تبنتها الدولة والقروض الصناعية المقدمة من قبل المصرف الصناعي بالتعاون مع المديرية العامة للتنمية الصناعية .

ثانيا – التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في محافظة البصرة

تتوزع المنشآت الصناعية في محافظة البصرة الى :-

١- **المنشآت الصناعات الكبيرة** ، تحتوي محافظة البصرة على عددٍ من المنشآت الصناعية الكبيرة التابعة الى القطاع العام ، إذ تعد المحافظة من أحد أهم أقطاب النمو الصناعي في البلاد ؛ لما ويمكن تقسيم المنشآت الصناعية الكبيرة الى :-

أ- المنشآت الصناعية العاملة

إذ يتضح من الجدول (٢) و خريطة (٢) ان عدد المنشآت الصناعية العاملة في محافظة البصرة بلغت ١١ منشأة عام ٢٠١٨ وهي كالاتي :-

- الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية(خور الزبير)

تعد صناعة الاسمدة الكيمياوية ذات أهمية اقتصادية كبيرة لارتباطها بالتطور الزراعي وتحقيق الامن الغذائي إذ تعد الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية اول شركة مملوكة للدولة تأسست في العراق لإنتاج اليوريا وتعد المصدر الرئيس لليوريا المجهز للقطاع الزراعي، إذ تشكل نسبة مساهمتها من اليوريا المنتجة

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

٦٦٪ من اجمالي إنتاج العراق الكلي، وقد أنشأت الشركة من قبل شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة في عام ١٩٧٦ ،إذ انتهت الأعمال الميكانيكية في عام ١٩٧٨ وبدأ التشغيل في عام ١٩٧٩ .

جدول (٢)

المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة وتحت التأهيل والمتوقفة التابعة للقطاع العام في محافظة البصرة لعام ٢٠١٨

اسم المنشآة الصناعية	موقعها الجغرافي	الموقف الانتاجي	العدد	النسبة %
الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية (خور الزبير)	قضاء الزبير	عاملة	١١	%٦٩
محطة الهارثة الحرارية	قضاء الهارثة			
محطة الشعيبة الغازية	قضاء الزبير			
معمل سمنت ام قصر	قضاء الزبير			
محطة كهربائية خور الزبير الغازية	قضاء الزبير			
محطة كهربائية النجيبة الحرارية	قضاء البصرة			
محطة كهربائية الرميلة الغازية	قضاء البصرة			
مصفى الشعيبة	قضاء الزبير			
شركة غاز الجنوب مصانع الغاز السائل في خور الزبير	قضاء الزبير			
شركة غاز الجنوب مصانع انتاج الغاز السائل في خور الزبير	قضاء الزبير			
شركة غاز الجنوب مصانع انتاج الغاز السائل في الرميلةالشمالية	قضاء البصرة			
الشركة العامة للحديد والصلب	قضاء الزبير	تحت التأهيل	١	%٦
الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية	قضاء الزبير	متوقفة	٤	%٢٥
معمل ورق البصرة	قضاء الهارثة			
مصفى المفتية	قضاء البصرة			
الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية (ابي الخصيب)	قضاء ابي الخصيب			
المجموع			١٦	%١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية ٢٠١٩/١٢/٢١.

والجدير ذكره تمكنت الكوادر العراقية خلال المدة التالية من تشغيل المصانع وتحقيق معدلات إنتاج عالية وصلت الى تحقيق كامل الطاقة التصميمية في أوائل عام ١٩٨٠، وبالتالي تمكنت الشركة من تغطية حاجة البلاد من اليوريا انذاك و تصدير الفائض من الانتاج الى دول اخرى مثل لدول مختلفة من العالم منها الصين والهند وإيران .

توقفت المصانع عن الانتاج عام ١٩٨٠ ؛ بسبب حرب الخليج الاولى وقد تعرضت لأضرار طفيفة تم تداركها ثم أعيد بنجاح تشغيلها عام ١٩٨٨ ، وقد استمرت الشركة بالعمل ولكن بطاقات متفاوتة بعد عام

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

١٩٩٠ وتحديدا بعد احداث حرب الخليج الثانية وما تعرضت له من اضرار ؛ وذلك لعدة أسباب منها: نقص المواد الاحتياطية ، والعوامل المساعدة ، وانخفاض كمية الغاز الطبيعي المجهزة ، فضلا عن تقادم الاجهزة والمعدات وعدم إمكانية توفير قطع الغيار خلال عقدين من الزمن نتيجة للظروف التي مر بها العراق وقد أدت إلى اختناقات عديدة في عملية التشغيل كادت ان تتسبب بتوقف تام للمصانع لولا اعتماد الشركة على إمكانياتها الذاتية لادامة عجلة الانتاج بالاستفادة من بعض اجهزة ومعدات مصانع

خريطة (٢)

التوزيع الجغرافي لمنشآت الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة عام ٢٠١٨

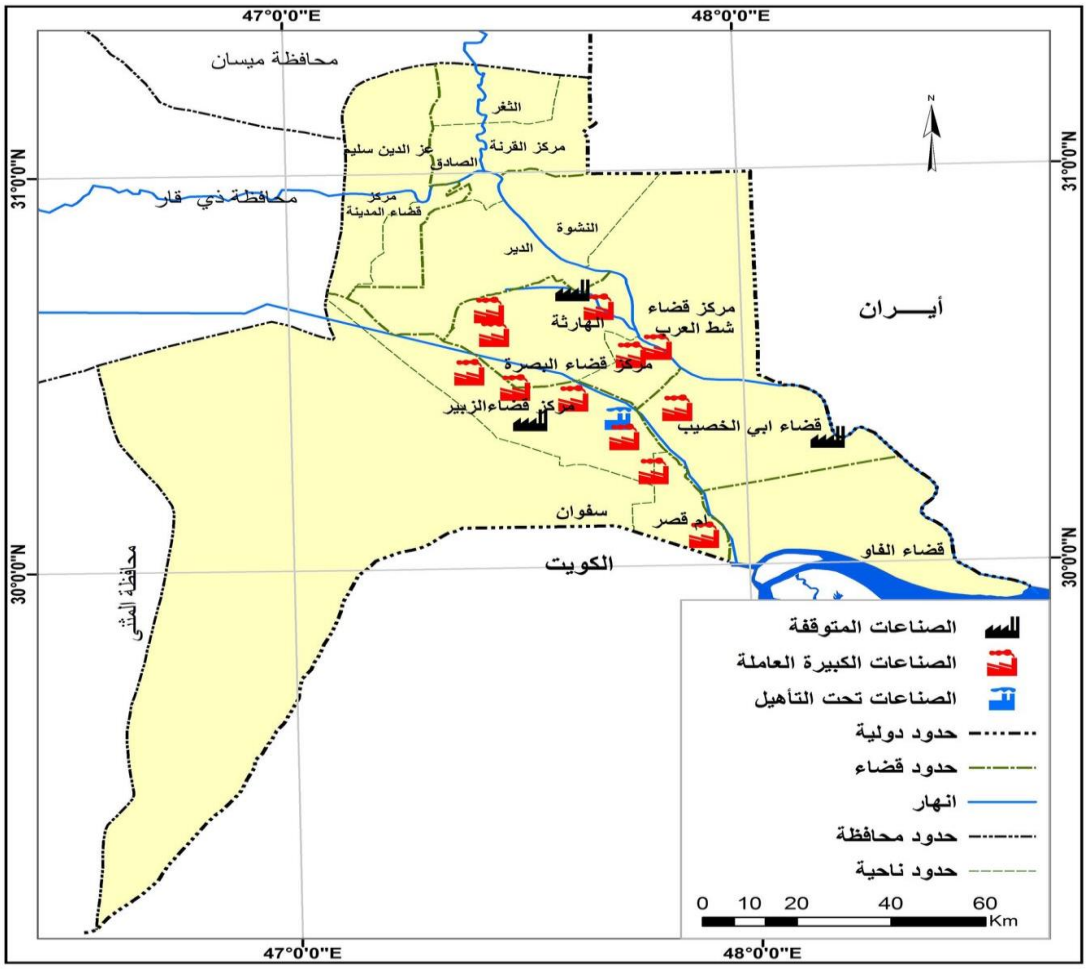

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على جدول (٢) .

ابي الخصيب ومن خزين المواد التي تركتها الشركة المقاولة بعد نهاية المشروع ، وذلك بمعالجة هذه الاختناقات، ولكن بطاقة انتاجية منخفضة، وبمعدل استمرار لا يزيد عن ٢١٧ يوما من السنة، كما واجهت مشاكل فنية أخرى.

- **محطات توليد الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة**

تعد محطات الطاقة الكهربائية من المنشآت الصناعية المهمة ؛ لارتباطها بالتنمية الاقتصادية وادارة عجلة الصناعة ، كذلك أن منظومة الطاقة الكهربائية في العراق تأثرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

من القرن العشرين بأحداث مر بها العراق، لاسيما بحرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ واستمرت لثمان سنوات وكذلك أحداث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي استمر منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣ ، فضلا عن أحداث احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ .

يتضح من جدول (٣) كميات انتاج الطاقة الكهربائية التي اتسمت بالتذبذب عبر السلسلة الزمنية. ومن خلال تلك الاحداث يمكن تحديد أهم السمات التي تميزت بها مراحل تطور مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية في هذه المرحلة منها خروج بعض المحطات أو الوحدات عن العمل ؛ بفعل تأثيرات الحروب ؛ وكذلك التوجه لإنشاء محطات الإنتاج في وسط وشمال العراق وعدم إنشاء أي محطة في جنوب العراق طيلة ٢٧ عاماً،الى جانب ذلك لم تنشأ أي محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في عموم العراق للمدة ما بين ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٩[١].

- **معمل أسمنت ام قصر**

تأسس معمل اسمنت ام قصر عام ١٩٧٤ من قبل الشركة الدنماركية (F.I.S) وبطاقة تصميمية بلغت (٦٠٠٠٠٠) طن/ سنويا وبخطي انتاج وكان الانتاج بطاقة انتاجية (٥٠٠٠٠٠) طن/ سنويا اي ما نسبته ٨٣،٣% من الطاقة التصميمية [٢] ؛ وذلك لسد حاجة السوق المحلية ، فضلا عن تصدير الفائض إلا إن الظروف التي مر بها العراق، لاسيما خلال حرب الخليج الاولى أدت الى تسجيل أدنى كمية من انتاج الاسمنت في عام ١٩٨٠ ، إذ بلغت (٧٢٠٠٠) طن/ سنويا ، وهذه الكمية تعادل ٢,٩% من الكمية المصدرة من الاسمنت عام ١٩٦٨ والبالغة (٢٤١٨٤٨٠٠٠) طن/ سنويا ، ولم يتوقف الامر الى هذا الحد بل تحول العراق من بلاد مصدر للاسمنت حتى عام ١٩٧٥ ، الى بلاد مستورد له بعد هذا العام ، إذ بلغت اعلى كمية مستوردة عام ١٩٨٢ منذ نشوء هذه الصناعة في البلاد ١٩٤٩ إذ بلغت ٥٠٧٢٢١ طناً[٣] ، كما تأثر المعمل بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، فضلا عن تأثير الحصار الاقتصادي ، وحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ .

(١) راشد عبد راشد الشريفي، التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠١٣،ص٢١.

(٢)انتصار حسون رضا السلامي ، التحليل المكاني لتوطين صناعة الاسمنت واستراتيجية تنميتها في العراق ، كلية التربية بن رشد ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣٣.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

جدول (٣)

تطور كميات الطاقة الكهربائية المنتجة (ميكاواط/ ساعة) حسب المحطات في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنوات / اسم المحطة	خور الزبير	البترو	الشعيبة	النجيبية	الهارثة	الرميلة
السعة التصميمية[٣]	٤٩٨	٨٠	٢٦	٥٠٠	٤٠٠	٥٨٤
٢٠٠٠[١]	٤٨٤٦٩٠	٢٣٧٥١١	١٨٢١٧٦	٨٦٠٧٢٠	٢٧٧٤٧٨٣	–
٢٠٠٥[١]	٧٢٤١٨٠	٩٩١١٧	١٣١٩٩٦	٨٢٠٢٥٦	٢٣٣٦٠٩٢	–
٢٠١٠[١]	٢٧١٦٩٣٥	٢٥٥٠٨٦	٢٨٢٠١٥	٧١٩٤٩٣	١٣٣٣٥٨٠	–
٢٠١٥[٢]	١٩٦٠٥٢١	–	٢٣٩٢٨٦	١٢٧٤٩٢٧	١٤٩٨٥٩٤	٤٩٨٣٣٦٩
٢٠١٨[٣]	٢٧١٤٦٢٠	٤٥٩٨٠	٢٢٣٠٣١	٥٩٧١٨٤	٢٠٥٠٩٧٠	٤٠٣٤٩٩٨

المصدر: ١- راشد عبد راشد الشريفي، التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠١٣، ص٩٠، ١٠٥.

٢-وزارة الكهرباء العراقية،دائرة التخطيط والدراسات،قسم تقنية المعلومات،شعبة الاحصاء ،التقرير الاحصائي السنوي،٢٠١٥،ص٣-٤

٣-وزارة الكهرباء العراقية،دائرة التخطيط والدراسات،قسم تقنية المعلومات،شعبة الاحصاء،التقرير الاحصائي السنوي،٢٠١٨،ص٣-٤.

- **شركة نفط الجنوب**

تعرضت منشآت الصناعات النفطية في عقد الثمانينات من القرن العشرين لاضرار عديدة ؛ بسبب العمليات العسكرية نتيجة الحروب التي خاضها العراق منها حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ ؛ إذ أدت هذه الاضرار التي لحقت بالبيئة العراقية تدهور عام في الاوضاع وانعكاس ذلك على الصناعات النفطية ، فضلا عن تعرضها الى الضربات العسكرية المباشرة في بعض مناطق محافظة البصرة مثل مجنون ونهر عمران .

كما أدت حرب الخليج الاولى الى تقليص عدد الأيدي العاملة في شركة نفط الجنوب من (١٢٧٦٧) عامل في عام ١٩٧٩ الى (١٠٨٦٤) عامل عام ١٩٨٨ ، ومن ثم الى (٨٩٨٩)عامل عام ١٩٩٠ نتيجة لالتحاق معظمهم في الخدمة العسكرية [١] . وما إن انتهت الحرب ، وبدأ الاعمار إلاّ أن نظام السياسي السابق ادخل البلاد بحرب اخرى تمثلت بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وكان تأثيرها واضح من خلال الضربات العسكرية المباشرة من قبل قوات التحالف الدولية للمنشآت النفطية ؛ مما أدى الى توقفها عن العمل

(١) كفاية عبدالله عبد العباس العلي ، الصناعات الانشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص ١٦٥.

(٢) حميد عطية عبد الحسين الجوراني، الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ،اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢، ص٣٠.

لكن حاولت الجهات المعنية تعمير بعض المنشآت بالقدرات المحلية ؛ إلاّ أن عملية الاعمار هذه كانت في الحقيقة ما هي إلا عمليات ترقيعيه حاول فيها فنيو وخبراء الوزارة تنفيذ رغبات الحكومة آنذاك الهادفة إلى ابراز عدم تأثر العراق بإضرار الحرب وقدرته على اصلاح الاضرار بدون الاستعانة بخبرات الدول الغربية [١].

ثم جاءت حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ودخول قوات التحلاف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، لتقضي على ما تبقى من البنى التحتية ومنشآت النفطية ، فضلاً عن احتلال البلاد ؛ ونتيجة لتردي الوضع الامني وتفشي عمليات السلب والنهب ؛ دمرت المنشآت النفطية بنسب متفاوت إذ يتبين من جدول (٤) أن شركة غاز الجنوب في خور الزبير كانت أعلى نصيب من الدمار إذ تراوحت نسبة الدمار فيها بين (٨٠% - ٩٠%) .

وبعد ما تحقق الاستقرار نوعا ما لاسيما بعد التغيير السياسي لعام٢٠٠٣، ظهرت العمليات الارهابية ؛ مما أدى الى انفلات امني ومع انتشار المخاطر الأمنية والجريمة المنظمة وتزامنا مع دخول الشركات الاجنبية بعقود جولات التراخيص النفطية والتي تتطلب شركات حماية وفقا لظروف البلاد الامنية يعني زيادة تكلفة الشركات ، فبدل أن توجه عائدات النفطية إلى الاستثمار في المنشآت النفطية تُوجه هذه الأموال لأمننة افراد الشركات الاجنبية.

جدول (٤)

نسبة دمار المنشآت النفطية في احداث عام ٢٠٠٣

اسم المنشأة	نسبة الدمار
شركة غاز الجنوب خور الزبير	٨٠% - ٩٠%
شركة نفط الجنوب الرميلة الجنوبية	٤٠% - ٩٥%
الابنية الادارية التابعة لشركات النفطية	٢٠% - ١٠٠%
شركة نفط الجنوب الرميلة الشمالية	٩٠%
ميناء البصرة النفطي	٤٥% - ٥٠%

المصدر : حميد عطية عبد الحسين الجوراني، الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ،اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢، ص٣٤.

(١) ضحى لعبي كاظم السدخان ، الاهمية الاستراتيجية للنفط للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠) دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠١٣، ص٢٢.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

ب–المنشآت الصناعية تحت التأهيل

- **الشركة العامة للحديد والصلب**

تعد هذه الصناعة من أهم الصناعات التي تتعلق بمجال البناء ، إذ تأسست الشركة العامة للحديد والصلب عام ١٩٧٨ ، بني لها مجمع صناعي متكامل في البصرة ، في ناحية ام قصر، جنوبي البصرة ، والمجمع يتزود بخامات الحديد من خارج العراق ، بالتالي يستورد العراق ما يحتاجه من خامات الحديد عبر الموانئ المجاورة للموقع الشركة ، ويزود المجمع بالغاز من حقول الرميلة الشمالية ، وينتج حديد التسليح البناء والحديد الاسفنجي.

ومن الملاحظ ان الشركة تعرضت الى التدمير والنهب خلال حرب الخليج الثالثة في عام ٢٠٠٣ ، سيما أن الشركة كانت تابعة الى هيأة التصنيع العسكري ، ما برر للقوات التحالف لضربها بحجة استخدام معدات وادوات ذات استخدم مزدوج في تصنيع الاسلحة ، إذ فككت معدات الشركة وهربت خارج حدود الدولة ونقلت الى البلدان المجاورة بأبخس الاثمان ، ما أدى الى توقف المعمل بشكل تام ، وتنسيب بعض الفنيين الى مؤسسات الدولة الاخرى ، وهذا بدوره أدى الى اضمحلال الخبرات والكفاءات الفنية والادارية ، من خلال احالة البعض على التقاعد دون الاستفادة منها في تدريب الكوادر جديدة من خلال الاحتكاك وممارسة العمل الميداني ، فضلا عن تلف المواد الاولية المخزونة من الصلب في المخازن لتوقف الانتاج لمدة اكثر من سبعة عشر عاما ، وسبب ذلك خسارة كبير للاقتصاد الوطني من خلال الهدر بالمواد الاولية والموارد البشرية (الايدي العاملة الماهرة) وظهور البطالة المقنعة ، لكن توجد قواعد صناعية يمكن الاستفادة منها في إعادة وإقامة الصناعة من جديد لما يمتلك الموقع والبنى التحتية من مميزات يمكن رفد تأهيل تلك صناعة في المحافظة.

أكد المدير العام لشركة الحديد والصلب في البصرة ، استمرار العمل بتأهيل الشركة ضمن العقد المبرم مع شركة اليوبي هولدنك التركية المختصة بأعمال الحديد والصلب وبشراكة عمل وتصنيع للمعدات مع إحدى الشركات الايطالية والتركية مع وصول معظم تلك المعدات والمكائن المصنعة لمصنعي الصلب والدرفلة والخدمات الهندسية إلى مخازن الشركة عبر الموانئ العراقية ، وبكلفة ١١٨ مليون دولار وبطاقة إنتاجية تصل إلى أكثر من ٦٠٠ الف طن سنويا[١] .

جـ – المنشآت الصناعية المتوقفة

- **الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية**

تأسست الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية سنة ١٩٧٧ وهي مجمع بتروكيمياوي تم أُنشِئ بموجب عقد شركة لومس الامريكية وشركة تيسن الالمانية وتتالف الشركة من سبع وحدات انتاجية هي : وحدة الصودا الكاوية ، وحدة الاغطية الزراعية ، وحدة انتاج الاثلين ، وحدة انتاج الاثلين عالي الكثافة ، وحدة انتاج الاثلين واطئ الكثافة ، وحدة بولي فينيل ، وحدة التركيب والتلوين ، استمرت اعمال تنفيذ

(١) جريدة الصباح العراقية

المشروع حتى ايلول ١٩٨٠ حيث بداية الحرب الخليج الاولى وكان انذاك على عتبة المباشرة بالتشغيل التجريبي وعندها وضع المجمع تحت حماية الصيانة الوقائية طوال مدة الحرب ١٩٨٠–١٩٨٨ وبعد انتهاء الحرب تمت المباشرة بإعادة تشغيل المجمع البتروكيمياوي في اواخر عام ١٩٨٨ ، إذ تم تشغيلها لتغذية بعض الصناعات الوطنية ، ثم توقفت بسبب أحداث حرب الخليج الثانية ، وبعد انتهاء هذه الحرب ، بدأت اعمال الاعمار واصلاح الأضرار في عام ١٩٩١ ، إذ انجزت مشاريع الاصلاح وأصبحت كافة الوحدات التشغيلية جاهزة للتشغيل، إذ بلغت ذروة الانتاج عام ٢٠٠٠ ثم توقفت عام ٢٠١١ [١].

إن ما لحق في محافظة البصرة من مأسي الحروب في الحقب الماضية ، وما أصابها من تدمير قد انهك البنية الصناعية للمحافظة وأضعف من قدراتها الانتاجية حتى اغلقت العديد من المصانع ؛ بسبب الدمار الذي لحق بها ، وأن المشروعات الصناعية التي استمرت بالعمل لم تستطيع ان تعمل بأكثر من ثلث طاقتها الانتاجية التصميمية في افضل الاحوال ؛ بسبب العديد من المشكلات التي تقف في مقدمتها الوضع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يمر به العراق عموماً [٢].

- **الشركة العامة للصناعات الورقية (معمل ورق البصرة)**

أُنشئتْ الشركة العامة للصناعات الورقية عام ١٩٧٠ لتكون من الشركات الانتاجية الاستراتيجية على مستوى البلاد، ونتيجة لازدياد الحاجة لبعض الاقسام فقد وسعت الشركة عام ١٩٧٦ و أُنشئتْ منشآة التحليل الكيمياوي لإنتاج المواد الكيمياوية (كلور ،حامض الهيدروكلوريك، الصودا الكاوية ، وهايبو كلورات الصوديوم) لتزويد الشركة العامة للصناعات الورقية بالمواد الكيمياوية الداخلة بعملية قصر العجينة الورقية ، فضلا عن امداد محطات الطاقة الكهربائية وشركات النفط بالمواد الكيمياوية .

إلا أن المعمل أخذ تدريجياً يفقد قدرته الانتاجية ، وموقعه في السوق من جراء الاضرار التي لحقته ؛ بسبب حرب الخليج الاولى وبحكم قربه من المناطق التي حدثت فيها العمليات العسكرية عام ١٩٨٠ ، إذ أصبح المعمل ضمن مناطق مرمى القصف الصاروخي ، فضلا عن التحاق نسبة كبيرة من الايدي العاملة في الخدمة العسكرية . وأُعيد تشغيل المعمل بعد انتهاء حرب الخليج الاولى ، واستمر العمل خلال مدة الحصار الاقتصادي ، بطاقات استمرت بالانخفاض كما يلاحظ من الجدول (٥) إذ يتبين أن كمية الانتاج لعام ١٩٩٥ بلغت ١٥٩٠٥ طن وشكلت نسبة ١٣% من الطاقة التصميمية ، وذلك نتيجة نقص المواد التشغيلية والاحتياطية ، فضلا عن نقص المواد الاولية المتمثلة بالقصب نتيجة لسياسة تجفيف الاهوار التي اتبعها نظام الحكم السابق انذاك ، مما اضطر المعمل بالاعتماد على عجينة المخلفات الورقية.

اما اثناء احداث ٢٠٠٣ فقد تعرض المعمل الى اعمال نهب وسلب وحرق ، ولقد أُزيلت بعد الاستقرار الامني النسبي آثار الاعمال التخريبية ، وأُعيد تأهيل المباني وصيانة الخطوط الانتاجية بالامكانيات البسيطة

(١) الشركة العامة للصناعات البتروكيمياويات ، التخطيط والتدريب ، الاحصاء ، ٢٠١٩.

(٢) نبيل جعفر عبد الرضا ، البيئة الاستثمارية في محافظة البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢، ص٤٦.

المتوفرة لدى الشركة واعادة تشغيل بعض الخطوط بطاقات انتاجية متدنية ولم تستمر طويلا ؛ بسبب غياب الدعم المادي وشمول المعمل بانقطاعات التيار الكهربائي ، وتوقف المعمل في منتصف عام ٢٠٠٨[١].

٢- المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تأتي أهمية الصناعات المتوسطة والصغيرة من خلال دورها في التنمية الإقتصادية ؛ إذ تعتمد على مكائن والآلات صغيرة وبسيطة بحيث لا تكلف الاقتصاد الوطني ، وتستخدم مكائن مصنوعة محلياً ، فضلا عن إيجاد فرص عمل لتقليل البطالة ، وتطوير وصقل الكفاءات الإدارية والفنية وتحقيق التنمية الأقاليمة، وقد ساهمت المنشآت المتوسطة والصغيرة بتوظيف أعداد كبيرة بالعراق نسبة الى حجم نشاطها المحدود ، إذ نجد أن المنشآت المتوسطة والصغيرة قد وظفت أعداداً اكبر من المنشآت الكبيرة لاسيما في السنوات الاخيرة قبل حرب الخليج الثالثة ، إذ نجد ان المنشآت المتوسطة والصغيرة قد وظفت ١٤٢,٧ الف عامل في حين يبلغ ما وظفته الكبيرة سوى ٧٩,٤ ألف في العام ٢٠٠٢ وهذا دليل على أن المنشآت المتوسطة والصغيرة قادرة على خلق فرص كبيرة فيما إذا تم دعمها ونشرها وتطويرها لكي تساهم بعملية تنمية الاقتصاد العراقي[٢] .

جدول (٥)

الطاقات الانتاجية لمعمل ورق البصرة للمدة (١٩٨٨-٢٠١٨)

السنة	المتحققة	النسبة من التصميمية
١٩٨٨	٨٨٥٠٥	%٧٢
١٩٩٠	٨١٦٣٥	%٧٤
١٩٩٥	١٥٩٠٥	%١٣
٢٠٠٠	٨٤٠٦	%١٥,٥
٢٠٠٥	٩٩٢	%١,٨
٢٠٠٨	٤١	%٠,٠٧
٢٠١٥	متوقف	متوقف
٢٠١٨	متوقف	متوقف

المصدر: معمل الورق في محافظة البصرة، شعبة التخطيط ،وحدة الاحصاء، الحاسبة، ٢٠١٨.

يلاحظ من جدول (٦) أن محافظة البصرة تتضمن ٢٢٦٧ منشأة متوسطة وصغيرة إذ احتلت منطقة حمدان الصناعية المرتبة الاولى إذ بلغ ١٥٩٥ منشأة ، اما قضاء الزبير فقد احتل المرتبة الثانية إذ

(١) الشركة العامة للصناعات الورقية ، معمل ورق البصرة ،قسم التخطيط والدراسات ، شعبة، شعبة التخطيط والانتاج والمتابعة، ٢٠١٨ .

(٢) أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ، بغداد ٢٠١٣، ص١٧٤.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

بلغت٣٤٧ منشأة ، في حين منطقة جوبية بلغت ١٧٤ منشأة كما يلاحظ من خريطة (٣) توزيع الجغرافي للمنشآت صناعية المتوسطة والصغيرة في محافظة البصرة .

لقد مر العراق بأحداث سياسية صعبة في القرن العشرين ، تمثلت بالحروب التي خاضها في عهد نظام السياسي السابق ؛ إذ أدت الى اختلال الهيكل الاقتصادي اثناء حروب ؛ بسبب الاوضاع الامنية وتعطيل كثير من المنشآت الصناعية ، لاسيما المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ؛ لتأثرها بعمليات العسكرية التي أدت الى توقف الانتاج تماما في عقد الثمانينات .

جدول (٦)

منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة البصرة لعام ٢٠١٨

فروع الصناعات / المناطق الصناعية	الانشائية	المعدنية	الخشبية	الكيمياوية	الغذائية	المجموع
حمدان	٢٥٠	٨٧٣	٤١٥	٢٢	٣٥	١٥٩٥
الزبير	٨٩	١٧٧	٣٤	١	٤٦	٣٤٧
جوبيدة	١٧٠	–	–	٤	–	١٧٤
الدير	–	٢	–	–	–	٢
الصناعة والتخزين	٥	٨	–	١	١٣	٢٧
الطوبة والنخيلة	٧٢	–	–	–	–	٧٢
الاورگلي	٢٥	–	–	٢٥	–	٥٠
المجموع	٦١١	١٠٦٠	٤٤٩	٥٣	٩٤	٢٢٦٧

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على

١- وزارة الصناعة والمعادن العراقية ،المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الاحصاء شعبة الحاسبة، ٢٠١٧.

٢- الدراسة الميدانية ٢٠١٩/١١/١١.

٣- اتحاد الصناعات العراقية ، فرع البصرة .

كما شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين أضطرابات سياسية وعسكرية ؛ انعكست على الوضع الاقتصادي في البلاد ،ومنها المنشآت الصناعية في محافظة البصرة وفي مقدمتها حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي ، فعلى الرغم من تأثر المنشآت الصناعية الكبيرة، إلا أن المنشآت المتوسطة والصغيرة شهدت رواجاً كبيراً ؛ وذلك للحاجة الماسة لبعض الصناعات بعد فرض الحصار الاقتصادي ، وزيادة الطلب على السلع المصنعة المستوردة بعد ان تم حظر استيرادها من قبل مجلس الامن الدولي .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

خريطة (٣)

توزيع الجغرافي للمنشآت صناعية المتوسطة والصغيرة في محافظة البصرة ٢٠١٨

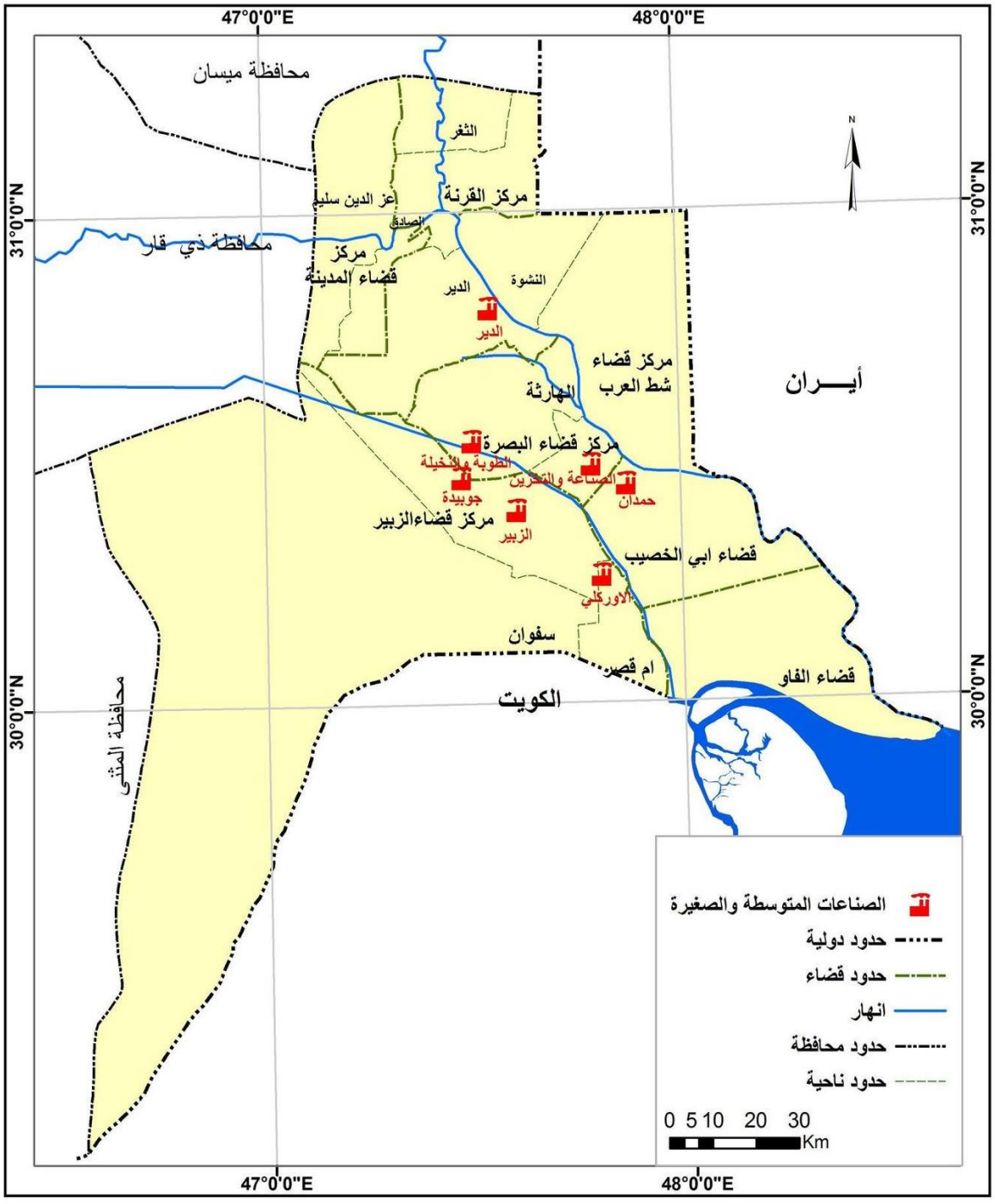

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على جدول (٦) .

اما بعد العام ٢٠٠٣ فقد تراجع عدد الذين توظفهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لان هناك أعداداً كبيرة من هذه المنشآت قد توقف نشاطها ؛ بسبب الظروف المتردية للوضع الامني والاقتصادي الناجمة عن افرازات حرب الخليج الثالثة ؛ لذلك نجد أن الذين وظفتهم قد انخفض الى نحو ٣٨ الف .

في حين نجد أن المنشآت الكبيرة قد تزايد عدد العاملين فيها، لان معظمها منشآت تعود الى قطاع العام والمختلط التي استوعبت أعداداً جدداً من العاملين ؛ بسبب إعادة المفصولين وتاركي العمل(١).

ثالثا : آثار العمليات العسكرية

تعاني المنشآت الصناعية في محافظة البصرة من عدة آثار من جراء العمليات العسكرية التي تنقسم الى قسمين هما:

١- الآثار المباشرة للعمليات العسكرية

لقد واجهت المنشئت الصناعية عدة مشكلات خلال عقد الثمانينات من القرن العشرينعلى مستوى البلاد ومحافظة البصرة على نحو خاص ، بسبب آثار الحرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ طوال ثمان سنوات ، إذ كانت محافظة البصرة في المواجهة المباشرة ؛ لقربها من العمليات العسكرية كونها محافظة حدودية ؛ ما أدى الى إنعدام الامن والاستقرار الاقتصادي ؛ وتدمير بعض المنشآت الصناعية فيها مثل معمل الاسمدة في قضاء ابي الخصيب الذي تم توقفه خلال عقد الثمانينات قرن العشرين ؛ بحكم قربه من العمليات العسكرية ، فضلا عن ما تقدم إن الاجراءات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار كانت مهتمة بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الاقتصادية بصورة دقيقة مع الاخذ بعين الاعتبار الجوانب الامنية التي حرمت محافظة البصرة من اقامة المشاريع خلال هذه المدة بحجة الدواعي الامنية.

شهد عقد التسعينيات أحداث سياسية واقتصادية صعبة مر بها البلاد بصورة عامة متمثلة بالحصار الاقتصادي ، الذي فرض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي ، فضلا عن حرب الخليج الثانية التي عملت على تدمير البنى التحتية ، وتدمير بعض المنشأت الصناعية ؛ ما ترك آثارا سلبية على المنشأت الاقتصادية بشكل كبير ، إذ تكاد تكون متعطلة ، بسبب نقص الطاقة ومستلزمات عملية الانتاج ، ما أدى ذلك الى اختلال كبير في الاقتصاد العراقي فقد توقفت النشاطات الاقتصادية في اغلب القطاعات الاقتصادية .

كما تعرضت المنشآت الصناعية في محافظة البصرة للدمار شبه الكامل اثناء حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ من جراء الضربات الموجهة من قبل قوات التحالف للمؤسسات الاقتصادية ، لاسيما المنشآت الصناعية ، فضلا عن تعرض اغلب المنشآت الصناعية الى عمليات السلب والنهب كما مبين في جدول (٩) الذي يوضح مقدار الدمار والنهب الذي تعرضت له المنشآت الصناعية ، إذ وصلت نسبة الدمار في بعض المنشآت الصناعية الى ١٠٠% ، ما سبب خسائر كبيرة في معدات الصناعية الذي أدى الى اعادة توزيع المنتسبين تلك المنشآت على الوزارات الاخرى كوزارة المالية ، والتعليم العالي والبحث العلمي والعمل والشؤون الاجتماعية والاسكان، وهجرة الكفاءات والايدي العاملة الفنية الى خارج البلاد.

(١) أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ، مصدر سابق ، ص١٧٥ .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

جدول(٩)

نسبة دمار المنشآت الصناعية في العراق لعام ٢٠٠٣

اسم المؤسسة	مجال النشاط	عدد العمال	مستوى الدمار في المباني	دمار الماكينات والنهب
طارق	المبيدات الحشرية والكيمياوية	١٣٠٠	%١١,٩	%٤٥
الرشيد	منتجات ثاني اوكسيد الكاربون	٢٢٩٠	%٤٣,٢	%٥٠
المنصور	خلايا شمسية، اي سي ، غازات	٦٧٠	%٠,٢	%٥
النداء	صبغات قوالب ، وتروس	١٢٨١	%٤١,٨	%٨٠
القعقاع	متفجرات بودرة ، تي ان تي	٥٣٦٥	%٣٦,٦	%٨٥
بدر	ادوات ، صبغات	١٦٣١	%٨٢,٨	%١٠٠
تبوك	بودرة العيارات النارية	٥٣٢	%٠,٣	%٢٠
الحضر	منتجات كيمياوية	٥٧٢	%٧٠,٦	%١٠٠
البتروكيمياويات	منتجات كيمياوية	٣٣٦٢	%١٥	%٣٠
الاسمدة	الاسمدة النتروجينية	٢٤٨٩	%٩	%٥
معمل ورق البصرة	الصودا الكاوية والكلور والهايبو كلورات	٣٢٥٢	%١٢	%٨٣

المصدر: جريدة الوقائع العراقية ،امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤ في ٢٠٠٤/٤/٢،ص٩٠-٩١.

٢- الآثار غير المباشرة للعمليات العسكرية

إن الآثار غير المباشرة التي تعرضت لها المنشآت الصناعية في محافظة البصرة تتلخص بالاتي:-

أ- الانفاق العسكري :

وجهت ميزانية العراقربوجه عام الى تمويل التجهيزات العسكرية ، والتوقف عن الاستثمارات المدنية والاتجاه نحو تمويل مؤسسات الصناعات العسكرية ؛ ما يزيد من الانفاق العسكري ؛ ويقلل من حجم المخصصات المالية للقطاعات الاقتصادية ، التي بدورها تؤدي الى بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما قامت الحكومة بالتعاقد بالآجل لتنفيذ بعض المشاريع التي تخدم العملية التنموية للمجهود الحربي لتوفير العملات الاجنبية لاستخدامها في استيراد السلاح والعتاد ؛ ما اثقل كاهل الاقتصاد العراقي من جراء الفوائد المتراكمة على هذه العقود(١).

وقد برزت مثل هذه الازمات وغيرها بشكل حاد في بداية الثمانينات وما بعدها ؛ بسبب تقلص الموارد المالية المخصصة لاستيرادات المواد الاولية أو المواد التكميلية اللازمة لتشغيل المشاريع الصناعية عموماً ، فقد بدأت منشآت القطاع العام والمختلط تعاني من ازمات حادة ومعوقات إنتاجية تتزايد سنة بعد اخرى ، كما أخذت مصانع القطاع الخاص هي الأُخرى تعمل بأقل من طاقاتها الانتاجية وبعضها الأخر توقف كليا عن

(١) فوزي حسين الحديثي ، دراسة في اقتصاد الحرب، المجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد الاول ، ١٩٨٧ ، ص١٦٢ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

الانتاج ، بسبب قلة التخصيصات للمستلزمات المستوردة من جهة ، وشحة الايدي العاملة التي وجهت نحو المجهود الحربي للدفاع عن الوطن ، من جهة اخرى [١].

ومن الجدير إن نشير الى أن ارتفاع الانفاق العسكري، يؤدي الى التضخم من خلال ارتفاع الاسعار وزيادة حجم الضرائب وارتفاع المديونية الخارجية ، وعدم العدالة بتوزيع الدخول ، ما ينعكس في عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، فضلا عن النتائج السلبية المترتبة على حجم الصادرات والواردات من خلال جعل الجزء الاكبر من التجارة الخارجية لصالح القطاع العسكري ، وأثر ذلك في التنمية والرفاه الاقتصادي بالذات خلال مدة التقشف ، فضلا عن أن الانفاق العسكري يسهم بإضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي ، ما يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية كذلك زيادة هروب رؤوس الاموال[٢].

ب- تخصيصات خطط التنمية

شهدت هذه المرحلة خطتان للتنمية القومية الاولى خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨١ – ١٩٨٥ ، إذ كان تخصيص القطاع الصناعي في محافظة البصرة كما موضح في جدول (١٠) فقد بلغ ٤١١٦٧٨٣ الف دينار شكل نسبة وقدرها ١٦,٧% من مخصصات القطاع الصناعي في البلاد البالغ ٤٢٦٦٥٠٠ الف دينار نسبته ١٧,٣٠% من مجموع مخصصات خطة التنمية القومية البالغة ٢٤٦٥١٤٠٠ الف دينار، يبدو أن تخصيصات القطاع الصناعي في محافظة البصرة كان أقل من تخصيصات الخطة السابقة ، على الرغم من أن تخصيصات خطة التنمية القومية كانت اكثر من الخطة السابقة، وذلك بسبب تخصيصات النفقات العسكرية ، لاسيما بعد نشوب حرب الخليج الاولى؛ ما جعل الدولة تُسخر كل الامكانات الاقتصادية والمالية والبشرية لخوض الحرب التي بدأت عام ١٩٨٠.

اما خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨٦- ١٩٩٠ فقد بلغ تخصيص القطاع الصناعي ٣٧٨٢٣٠٠ الف دينار وما نسبته ٢٧,٠٨% من مجموع التخصيصات الاستثمارية في خطة التنمية القومية البالغة ١٣٩٦٣٩٠٠ الف دينار .

مما تقدم يتضح أن تخصيصات القطاع الصناعي بداء ينخفض بصورة تدريجية في مخصصات خطط التنمية القومية ؛ بسبب خوض العراق الحرب وارهاق ميزانيات البلاد بالإنفاق العسكري ، فضلا عن التغيرات السياسية ، التي استجدت في ذلك الوقت من منع تصدير النفط عن طريق الخليج العربي لتعرضه للعمليات العسكرية ، فضلا عن تدهور العلاقات العراقية السورية ؛ مما أدى الى غلق الحدود مع العراق ومنع مرور النفط على الاراضي السورية كل ذلك أدى الى تقليص صادرات العراق من النفط متزامن مع تذبذب اسعاره ، انعكس هذا على عوائد النفط .

(١) صباح كجه جي ، مصدر سابق ، ٢٠٠٢ ،ص٤١٥.
(٢) عباس علي محمد ، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠- ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠١٠ ، ص٥٠ .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

جدول (١٠)

تخصيصات خطط التنمية القومية ونسب تخصيصات القطاع الصناعي

في البلد ومحافظة البصرة للمدة (١٩٨١– ١٩٩٠) بإلاف الدنانير

التخصيصات / السنوات	تخصيصات القطاع الصناعي لمحافظة البصرة (١)	تخصيصات القطاع الصناعي(٢)	تخصيصات خطة التنمية القومية (٣)	(٢١١)	(٣١٢)
١٩٨١ –١٩٨٥	٤١١٦٧٨٣	٤٢٦٦٥٠٠	٢٤٦٥١٤٠٠	%١٦,٧	%١٧,٣٠
١٩٨٦ – ١٩٩٠	–	٣٧٨٢٣٠٠	١٣٩٦٣٩٠٠	–	%٢٧,٠٨

المصدر: محمد جواد عباس شبع ، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ ، ص٨٠.

جـ – القرارت والقوانين في ظل الحروب

أصدرت الدولة بعض القرات والقوانين لأجل تنمية الصناعة الوطنية منها :-

١-إصدار قرار يعد به جميع العمال في دوائر الدولة موظفين متساويين معهم في الحقوق والواجبات يتقاضى المشمولون بأحكام هذا القرار المخصصات التي تقتضيها طبيعة العمل الذي يمارسونه[١].

٢-إصدار قانون نص على تحويل اسم وزارة الصناعة والمعادن الى(وزارة الصناعة والتصنيع العسكري)[٢]

٣- إعفاء المشاريع الصناعية القائمة من كافة الضرائب والرسوم المفروضة عليها بما فيها حصة العمال البالغة ٢٥% من الربح الصافي[٣].

على الرغم من اصدار هذه القرارات والقوانين التي من شانها رفع مستوى الانتاج الصناعي إلاَّ أن هذه القرارات والقوانين لم تلبي مستوى الطموح .

د- الحصار الاقتصادي

تركت حرب الخليج الثانية آثارا واضحة على الاقتصاد العراقي من خلال انهيار البنى التحتية وتدهور اقتصاده ، سيما بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل مجلس الامن الدولي ومنع العراق من تصدير النفط الذي يعتمد عليه في تمويل الميزانية العامة مما اسهم في خفض واردات العراق المالية.

وقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تراجعا في عدد منشآت الصناعية حالها حال القطاعات الاقتصادية الاخرى في البلاد نظرا لتعرضها الى الظروف ذاتها التي يمر بها البلاد ، لاسيما الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد ؛ بسبب سياسات نظام الحكم السابق وما آلت اليه الاوضاع ، التي ارهقت الاقتصاد الوطني.

(١) جريدة الوقائع العراقية قرار رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧ عدد ٣١٤٣ في ٣٠ / ٣/ ١٩٨٧،ص١٧٨.
(٢)جريدة الوقائع العراقية قانون رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٨٨ عدد ٣٢١٢ في ٢٥ / ٧ / ١٩٨٨،ص٧٤٢.
(٣)جريدة الوقائع العراقية قرار رقم (٧٧٤) لسنة ١٩٨٨ عدد ٣٢٢٢ في ٣ / ١٠/ ١٩٨٨،ص٨٧٠.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

في حين كان الحصار الاقتصادي المفروض على العراق عام ١٩٩١ مقدمة للتراجع المستمر في اداء القطاعات الاقتصادية إذ كانت تداعيات تلك المرحلة تفاقم مشكلة الدين الخارجي ارتفع من ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩١ الى اكثر من ١٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين ، فضلا عن سياسة الانفتاح على الاستيراد هي الأُخرى لها تأثير سلبي في الصناعات الوطنية ، إذ تواجه صعوبة منافسة السلع المستوردة ،لاسيما من دول الجوار في ظل هكذا ظروف وبالتالي ادت هذه الظروف الى تعطيل اكثر من ٦٠ الف مشروع صناعي[١] ، وذلك لعدم جدية الحكومة بالاهتمام بهذا القطاع المهم ، وانفتاح الاسواق العراقية وعدم قدرة الصناعات العراقية على المنافسة ؛ مما أدى الى تعطيل بعض المنشآت الصناعية ، فضلا عن الفساد الاقتصادي المستشري بين اجهزة الدولة الذي حال دون وصول دعم الدولة للمشاريع الصناعية الجديدة .

هـ – الفساد الاقتصادي

إذ يتضح مقدار المخصصات الاستثمارية للقطاع الصناعي في العراق ونسبته من المخصصات الاستثمارية في الميزانية العامة ، ويتبين ان ما خصص من الميزانيات العامة للاستثمار الصناعي ، ان النمو الصناعي لا يتناسب مع هكذا تخصيصات ضخمة والانجازات اليسيرة التي لا تلبي الطموح المنشود من هذه التخصيصات ؛ وذلك بسبب سوء الإدارة والتنظيم ، فضلا عن وضع الاشخاص غير المناسبين في مواقع متصدرة للمسؤولية التي ؛ أدت الى تلكؤ عمل القطاعات الاستثمارية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى المحسوبية والتحزب اخذت تقف عائقا في طريق الاستثمار وحالت دون أن يأخذ دوره الحقيقي ، فضلا عن هشاشة الوضع الامني والعمليات الارهابية التي شهدها البلاد ، فضلا عن ذلك الفساد الاقتصادي الذي انخر جسد الدولة وبدء يستشري في أجهزة الدولة ، وكان له الدور الاساس في ضياع وهدر مثل هكذا تخصيصات استثمارية .

فضلاً عن ظاهرة الفساد الاقتصادي واستفحالها بعد انهيار نظام الحكم السابق ، إذ آثرت عوامل متعددة وأصبح من التحديات التي تواجه اعادة الاعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لتطور الاقتصاد العراقي، إذ يرتبط الفساد الاقتصادي غالبا بتشوه الانفاق الحكومي ، من خلال رصد أموال طائلة على المشاريع غير ضرورية التي لا تحقق النفع العام [٢].

وبعدها إهمال الجانب الصناعي من قبل الحكومات المتعاقب فكانت توجه كل الامكانات للاستثمار الى قطاع انتاج الطاقة الكهربائية كما شهد البلد موازنات انفجارية بعد زوال نظام الحكم السابق في عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٥ ولكن لا نشاهد تطور ملموس في القطاع الصناعي ؛ بسبب الفساد الاداري والتلكؤ في التنظيم إلا مشاريع اقتصرت على القطاع الخاص والشروع بأنشاء مدينة صناعية لم ترَ النور وقد توقف العمل فيها في عام ٢٠١٦ ؛ بسبب قلة التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية .

(١) احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ٢٠١٣ ، ص ١٩٧.
(٢) نبيل جعفر عبد الرضا ، الفساد الاقتصادي في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ،ص١٨٤.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

و- سياسة الحكومة التجارية

إنَّ السياسة التي اتبعتها الحكومة في التحول نحو اقتصاد السوق الحر غير صائبة ، لان التحول يكون على وفق شروط اقتصادية لحماية الصناعات الوطنية التي لم ترعاها الحكومة.

إن سياسات التحرير التجارية في العراق ؛ أدت إلى إلحاق الضرر بالقطاع الصناعي النامي من خلال تقليل القدرة التنافسية للسلع الصناعية المنتجة محليا بالقياس السلع الاجنبية المستوردة ؛ ما أدى الى إغلاق العديد من المشاريع الصناعية المنتجة لاسيما المتوسطة والصغيرة وتقليص الانتاج الصناعي في المشاريع الصناعية الاخرى وهذا ما أدى لاحقا الى تفاقم مشكلة البطالة في العراق من جهة والى هيمنة واضحة للسلع الصناعية الاجنبية على السوق العراقية من جهة اخرى(١).

إن التغيرات الاقتصادية في عام ٢٠١٠ هي امتداد لما جرى للاقتصاد العراقي خلال المدة الممتدة من التغيير في ٢٠٠٣ الى الآن ، وإنما تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدى الى تراجع دور الدولة في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع الصناعي الى جهد الدولة(٢).

وهذا بدوره أدى الى اختلال التوازن بين القطاعين العام والخاص ودخول القطاع العام في نشاطات انتاجية وخدمية لاتلاءم طبيعته ومحدداته ؛ وبالتالي التضحية بعملية التعاون بين القطاعين افرز نتائجا سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية ذاتها(٣).

النتائج

توصل البحث الى النتائج الاتية :

١- على الرغم مما تعرضت له المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، من جراء العمليات العسكرية الناجمة عن الحروب التي خاضها العراق على ممر العقود الماضية ، إلا أن توجد قاعدة صناعية ممكن الاستناد عليها لأقامة المشاريع الصناعية .

٢- إن الحروب التي خاضها العراق مع البلدان المجاورة قد اثرت في الصناعة الوطنية من خلال ما تعرضت له المنشآت الصناعية الى الضربات المباشرة ، ما أدى الى تدمير كثير من المنشآت الصناعية ، فضلا عن تدمير البنى التحتية ومنشآت انتاج الطاقة الكهربائية

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، باسمة كزار حسن ، سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، دير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٦، ص١٧١.

(٢) عبد علي كاظم المعموري ، التقريرالاستراتيجي العراقي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١، ص٢٢٣ .

(٣) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته واجهزته ، مصدر سابق ، ٢٠٠٢.

٣- صعوبة الحصول على الايدي العاملة والمواد الاولية وانعدام الاستثمارات الاجنبية ؛ بسبب الظروف الامنية ، فضلا عن ارتفاع الانفاق العسكري ، يؤدي الى التضخم من خلال ارتفاع الاسعار وزيادة حجم الضرائب.

٤- انعدم العدالة بتوزيع الدخول ، ما ينعكس في عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، فضلا عن النتائج السلبية في حجم الصادرات والواردات من خلال جعل الجزء الاكبر من التجارة الخارجية لصالح القطاع العسكري ، واثر ذلك في التنمية والرفاه الاقتصادي بالذات في مدة التقشف .

٥- شهد عقد الثمانينات كثير من الاحداث السياسية ، التي أدت الى تدهور علاقات العراق الاقتصادية والتجارية التي بدورها اثرت في التنمية الصناعية من خلال تقليل ميزانيات العراق الاستثمارية ، بسبب قلة العوائد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بالدرجة الاولى ، فضلا عن ارهاق الاقتصاد العراقي بالإنفاق العسكري، ما اضطر العراق الى إبرام عقود بالأجل التي حملت العراق كثير من المديونية بعد تراكم فوائد هذه العقود.

٦- إن سياسات نظام الحكومة السابقة أدخلت العراق في دوامة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي ، الذي أدى الى تعطيل كثير من الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية ومستلزمات الانتاج المستوردة ؛ وبسبب هذه الاحداث اصبح من الصعوبة الحصول عليها ، فضلا عن منع تصدير منتجات الصناعية من العراق من قبل مجلس الامن الدولي بقراره فرض الحصار الاقتصادي.

٧- ما حطت حرب الخليج الاولى أوزارها ، حتى ادخل نظام الحكم العراق في حربٍ أُخرى ، وهي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، إذ اصبحت القطاعات الاقتصادية في البلاد تعاني من تداعيات ظروف الحروب التي خاضها مع البلدان المجاورة ، كما ساهمت العقوبات الاقتصادية في اتساع الفجوة بين التطورات التكنولوجية التي وصلت لها دول العالم المتقدم في مجالات الابتكارات الصناعية ، وبين الصناعة في العراق، لاسيما التكنولوجية المتطورة في المجال الصناعي ، إذ منع مجلس الامن من حصول العراق على التكنولوجية المتطور التي من شأنها أن تطور الصناعة العراقية ، ما أدى ذلك الى توقف اغلب المنشآت الصناعية ؛ بسبب صعوبة الحصول على المواد الاولية وقطع الغيار والمعدات الازمة للعملية الصناعية.

المقترحات

لما تمتلك المحافظة من قاعدة صناعية يمكن اعادة تأهيلها والاستفادة منها في احداث تنمية صناعية في المحافظة من خلال الاتي :

١- تحقيق الاستقرار الامني والقضاء على الفساد الاقتصادي وتوفير بيئة استثمارية ملاءمة لاستثمارات الصناعية الداخلية والخارجية.

٢- إن المحافظة تحتوي على كميات كبيرة من الثروات الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز ، والمعادن التي تعد من المواد الاولية اللازمة للمنشآت الصناعية ، فضلاً عن موارد المياه ، التي بامكانها امداد المشاريع الصناعية بالمواد الخام والاولية ، لذا تقترح الدراسة الاهتمام بالمشاريع الصناعية .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

٣- تشجيع على الاستثمار الصناعي ؛ لما تمتلك محافظة البصرة من أهمية الموقع الجغرافي ، كما تحتل المرتبة الثانية بعد محافظة بغداد في اعداد السكان ، إذ تستطيع ان توفر للصناعة ما تحتاجه من أيدي عاملة، كما توجد أيدي عاملة ماهرة ، فضلا عن تمتعها بامكانيات تعليمية في مجال التقدم العلمي وتهيأت الكوادر الفنية من خلال توفر المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني والتعليم الجامعي وفق الاختصاصات الهندسية والعلمية ، وهذا ما يدعم تأمين امدادات المنشآت الصناعية من مستلزمات المواد الاولية ويحقق الاطمئنان في إنشاء المشاريع الصناعية في المحافظة ، وهذا ويؤمن للمستثمرين مشاريعه الصناعية.

٤- وضع سياسة حماية منتجات هذه الصناعات ، لاسيما في ظل حرية الاستيراد وفتح باب الاستيراد على مصرعيه ، لاسيما المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة الناشئة لا تستطيع منافسة السلع المستوردة ، وتتمثل حماية المنتجات الوطنية بفرض التعرفة الكمركية ،والحصص السنوية للاستيراد ، فضلا عن اخضاع السلع المستوردة للفحص الجهاز المركزي العراقي لتقييس والسيطرة النوعية.

٥- دعم المشاريع الصناعية من قبل المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن ، فضلا عن دعم المصرف الصناعي لما يقدمه من قروض ميسرة لدفع عجلة الصناعة .

٦- وضع آلية لسلسة مراجعة اصحاب المشاريع الصناعية والمستثمرين الى جميع مؤسسات الدولة من ، مديرية البلدية ، ومديرية البيئة والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة عن طريق فتح النافذة الواحدة لتلافي كثرة المراجعات ، وضعاف النفوس الذين يبتزون المستثمرين .

المصادر

١- الراوي ، أحمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ، بغداد ٢٠١٣.

١- جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٧٤عدد ٢٤١٩ في ١٩٧٤/١١/٢٨.

٢- جريدة الوقائع العراقية ،امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤ في ٢٠٠٤/٤/٢.

٣- جريدة الوقائع العراقية قانون رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٤ عدد ٢٤١٠ في ١٩٧٤/١٠/٣١.

٤- جريدة الوقائع العراقية قانون رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٨٨ عدد ٣٢١٢ في ٢٥ / ٧ / ١٩٨٨.

٥- جريدة الوقائع العراقية قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٤ عدد ٢٣٦٦ في ١٩٧٤/٦/١٩.

٦- جريدة الوقائع العراقية قرار رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧ عدد ٣١٤٣ في ٣٠ / ٣/ ١٩٨٧.

٧- جريدة الوقائع العراقية قرار رقم (٧٧٤) لسنة ١٩٨٨ عدد ٣٢٢٢ في ٣ / ١٠/ ١٩٨٨.

٨- جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٦ عدد ٢٥٢١ في ١٩٧٦/٤/١.

٩- جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ عدد ٢١٤٦ في ١٩٧٢/٦/١.

١٠- الجوراني ، حميد عطية عبد الحسين ، الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ،اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

١١- جي ، صباح كجه ، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه ، تطبيقاته ، واجهزته الجزء الاول ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٢-الحديثي ، فوزي حسين ، دراسة في اقتصاد الحرب، المجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد الاول ، ١٩٨٧ ، ص١٦٢ .

١٢- السدخان ، ضحى لعبي كاظم ، الاهمية الاستراتيجية للنفط للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠) دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠١٣.

١٣- السلامي ، انتصار حسون رضا، التحليل المكاني لتوطين صناعة الاسمنت واستراتيجية تنميتها في العراق كلية التربية بن رشد ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

١٤- شبع ، محمد جواد عباس، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف ، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧.

١٥- الشركة العامة للصناعات الورقية،معمل الورق في محافظة البصرة،شعبة التخطيط،وحدة الاحصاء،الحاسبة، ٢٠١٦.

١٦- الشريفي ، راشد عبد راشد ، التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠١٣.

١٧- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، البيئة الاستثمارية في محافظة البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢.

١٨- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، الفساد الاقتصادي في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥.

١٩- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، باسمة كزار حسن ، سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، دير للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٦.

٢٠- العلي ، كفاية عبدالله عبد العباس ، الصناعات الانشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.

٢١- القريشي ، مدحت ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط٢ ، ٢٠٠٠.

٢٢- محمد ، عباس علي ، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠- ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠١٠.

٢٣- المعموري ، عبد علي كاظم ، التقريرالاستراتيجي العراقي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

٢٤- اتحاد الصناعات العراقي ، فرع البصرة ، ٢٠١٩.

٢٥- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعات الاحصائية للسنوات ٢٠٠١ ، ٢٠٠٦ ،٢٠١١.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

٢٦- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات المؤسسات الكبيرة ، لسنة ٢٠١٥.

٢٧- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، قسم العلوم والتكنولوجية، شعبة البرمجيات الاحصائية ٢٠١٩.

٢٨- وزارة التخطيط ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة البصرة الادارية ، ٢٠١٩.

٢٩- وزارة الصناعة والمعادن العراقية ،المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الاحصاء شعبة الحاسبة، ٢٠١٩.

٣٠- وزارة الكهرباء العراقية،دائرة التخطيط والدراسات،قسم تقنية المعلومات،شعبة الاحصاء ،التقرير الاحصائي السنوي،٢٠١٥.

٣١- وزارة الكهرباء العراقية،دائرة التخطيط والدراسات،قسم تقنية المعلومات،شعبة الاحصاء،التقرير الاحصائي السنوي،٢٠١٨.

العدد ١ - المجلد ٤٦ - كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية